

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

18 ربيع ثانی 1438 - 16 يناير 2017





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

وفد الأمم المتحدة لمحاربة الفقر يزور جمعية البر الخيرية بالعارضة

المصدر: جريدة عيون الخليج الاثنين 18 ربيع ثانی 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/1115361.html>

قام وفد من منظمة الامم المتحدة لمحاربة الفقر صباح اليوم بزيارة لجمعية البر الخيرية بمحافظة العارضة بمنطقة جازان برئاسة البروفيسور فيليب ورافق الوفد مدير فرع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بجازان الأستاذ علي الحربي ورئيس جمعية حقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور أحمد البهكلي ووفد من هيئة حقوق الإنسان بالرياض وجاءت الزيارة للاطلاع والاستفادة مما تقدمه الجمعيات الخيرية من خدمات للمستفيدين حيث تعتبر جمعية البر الخيرية بالعارضة نموذجاً مميزاً ورائداً للأعمال الخيرية بالمنطقة .

وكان في استقبالهم لدى وصولهم لمقر الجمعية بحي بطحان نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الشيخ حسين أحمد حريصي ومدير الجمعية الأستاذ طالع مغدر الجابري وعدد من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين حيث اطلع الوفد على أعمال الجمعية واهم انجازاتها وبرامجها النوعية في تأهيل الأسر الفقيرة والمرأة ومشاريعها التي تقدمها للنازحين من الأسر السعودية واليمنية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الضمان الاجتماعي» يطلق حملة تعريفية بخدماته

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/19634705>

الدمام - «الحياة»

أطلق مكتب الضمان الاجتماعي النسوي في الدمام التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية حملته التوعوية والتثقيفية بخدمات الضمان الاجتماعي، التي تستمر حتى نهاية العام الحالي. وتستهدف الحملة المراكز الصحية في المنطقة الشرقية، البالغ عددها أكثر من 50 مركزاً صحياً من مختلف أحياء مدينة الدمام ومحافظتي الخبر والقطيف، والمدن التابعة لها، بهدف التعريف بمفهوم الضمان الاجتماعي والخدمات المقدمة والفئات المستهدفة. وذكرت مديرة مكتب الضمان الاجتماعي النسوي في الدمام بالإنابة زهراء آل خميس أن الحملة الأولى استهدفت مراكز محو الأمية لكبيرات السن، البالغ عددها 27 مدرسة في مدن الدمام، ومحافظته الخبر، مؤكدة أن الحملات المستقبلية ستستهدف مراكز محو الأمية لكبيرات السن والبالغ عددها 17 مدرسة في محافظة القطيف والمدن التابعة لها، إضافة إلى محافظتي الجبيل ورأس تنورة. وأشارت آل خميس إلى أن الضمان الاجتماعي عبارة عن معاش ضماني أساسي يبدأ من 1000 إلى 5000 ريال، والفئات المستهدفة هم: الأيتام، ومن بلغ سن الشيخوخة، والعاجز عن العمل، والأرامل، والمطلقات، والأسرة المهجورة، وأسرة المتغيب، وأسرة السجين، وأسرة مدمن المخدرات. كما يشمل معاش الضمان عدداً من البرامج المساندة له، وهي: برنامج المساعدات المقطوعة، وبرنامج تسديد جزء من فاتورة الكهرباء، وبرنامج الفرش والتأثيث، وبرنامج الحقيبة والزري المدرسي، وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء، وبرنامج تسديد رسوم اختبارات القياس والتحصيل العلمي.

تطوير قدرات سجناء الرياض في الحاسب والسكرتارية والإنكليزي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/19634711>

الرياض - «الحياة»

في تجربة تعد الأولى من نوعها في المملكة، يدخل نزلاء سجون منطقة الرياض تجربة تطويرية جديدة تخدمهم في مستقبل حياتهم من خلال افتتاح فرع لأكاديمية آل إبراهيم للتدريب داخل السجون. ووقعت مؤسسة إبراهيم بن عبدالعزيز آل إبراهيم الخيرية ومديرية السجون في المملكة اتفاقاً لافتتاح فرع للأكاديمية داخل إصلاحية الرياض، وقعا الأمين العام لمؤسسة إبراهيم بن عبدالعزيز آل إبراهيم الخيرية عبدالله الحواس، ومدير سجون منطقة الرياض العميد علي آل قوت. وأوضح الحواس أن الاتفاق يأتي لتدريب السجناء الذين بقي على محكومياتهم أقل من ستة أشهر على مهارات الحاسب الآلي واللغة الإنكليزية وكذلك برامج السكرتارية التنفيذية ودورات المشاريع الصغيرة وتطوير الذات وتأهيلهم لسوق العمل، وأن يكونوا عنصراً فاعلاً في مجتمعهم بعد خروجهم، إذ إنه من المقرر تدريب أكثر من 300 نزيل خلال العام الأول.

لتعزيز قدراتهم ورفع كفاءتهم

إخضاع المرضين السعوديين حديثي التخرج لدورات تقوية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://www.alriyadh.com/1563527>

متابعة - الرياض الإلكتروني

أعلنت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، طرح دورات تقوية للمهارات الأساسية السريرية والنظرية لحديثي التخرج من برامج شهادة البكالوريوس السعوديين في التمريض في عدد من المنشآت الصحية، وذلك ضمن محور "المشاركة المجتمعية" في خطتها الاستراتيجية.

وأوضح المتحدث الرسمي لـ"الهيئة" عبدالله الزهيان، أن دورات التقوية تهدف إلى تعزيز القدرات السريرية والنظرية لدى حديثي التخرج من برامج شهادة البكالوريوس التمريض الذين يواجهون تحدي في اجتياز امتحان التصنيف المهني لدرجة أخصائي تمريض.

وأشار إلى أن الهيئة استعانت بخبراء في مجال التمريض لأعداد البرنامج بناء على تحليل شامل لنتائج امتحان التصنيف المهني لهذه الفئة ليغطي بذلك البرنامج المعد المهارات السريرية والجوانب النظرية التي بحاجة الي تعزيزها لدى هذه الفئة.

ولفت الزهيان إلى أن الهيئة بادرت بدعم تنفيذ هذه الدورة واقترت دعماً مالياً لكل منها يشمل مكافآت للطلاب الملتحقين في الدورة قدرها ألف ريال شهرياً خلال مدة الدورة، إضافة إلى مكافأة مخصصة لمدير البرنامج، ومبلغ محدد للمستلزمات الأخرى التي قد يحتاجها البرنامج، مشيراً إلى أن أحقية الالتحاق بالدورة هي للمرضين السعوديين فيما تركت للمنشأة التدريبية المفاضلة بينهم واختيار الأنسب.

وأشار الزهيان إلى أن الهيئة لديها اتفاقيتين مع مدينة الملك فهد الطبية بالرياض بطاقة استيعابية (50 متدرب لكل دورة) ومستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة بطاقة استيعابية (20 متدرب لكل دورة)، وسيجري توقيع اتفاقية مع مستشفى جونز هوبكنز أرامكو بالظهران بطاقة استيعابية (25 متدرب لكل دورة) قريباً، إلى جانب اتفاقيات أخرى لنفس الغرض مع القطاع الخاص تكون منتهيته بالتوظيف لمن اجتاز الدورة بنجاح وحصل على تصنيف الهيئة.

وذكر المتحدث الرسمي للهيئة أن مدة الدورة ثلاثة أشهر ومتطلباتها أن يكون المتقدم سعودياً وحاملاً للبكالوريوس ويرفق ما يثبت عدم اجتازه امتحان التصنيف المهنية بالهيئة لدرجة أخصائي تمريض، وألا يكون سبق أن حصل على تصنيف درجة أخصائي تمريض، ويتفرغ وينتظم خلال فترة التدريب في البرنامج.

وبيّن أن طرق الالتحاق ستكون عبر التقديم المباشر على المنشأة الصحية المعتمدة لتنفيذ الدورة عند إعلان فتح باب التقديم، وتقديم المتطلبات إليها، والتقيّد بالإجراءات المعتمدة لدى المنشأة للمفاضلة بين المتقدمين.

أما فيما يتعلق بالدعم المقدم للمتدرب، أشار الزهيان، إلى أن المتدرب سيحصل على مكافأة شهرية قدرها 1000 ريال خلال استمراره بانتظام في الدورة، في حين سيتم تزويد المتدربين بعدد من المواد التعليمية والمهارات السريرية المسجلة لمراجعتها، وسيمنح فرصة مجانية واحدة للجلوس لامتحان نهاية الدورة (يكون معد من قبل الهيئة لغرض التصنيف المهني)، وسوف تستمر الهيئة بأذن الله بتكرار عقد هذه الدورة متى ما تطلبت الحاجة لذلك دعماً منها لأبنائنا المرضين أملاً أن يستفيدوا من هذه الفرصة.

وزارة الإسكان تترجم أكبر دعم حكومي بطرح 280 ألف منتج

سكني وتمويلي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://www.alriyadh.com/1563466>

لرياض - محمد الهمزاني، واس
في أولى برامجها ضمن التحول الوطني "2020" رصدت وزارة الإسكان 59.166.660 مليار ريال لجميع برامجها الخاصة بالإسكان لمدة خمس سنوات، حيث أعلنت الوزارة إطلاق أولى دفعات برنامج "سكني" الذي يتضمّن 280 ألف منتج سكني وتمويلي للتخصيص والتسليم في جميع مناطق المملكة، موضحة أن المنتجات تشمل 120 ألف وحدة سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص متنوعة المساحات بحسب معايير الدخل وعدد أفراد الأسرة، على أن يتم تخصيصها خلال العام الجاري ابتداء من الشهر المقبل، وتسليمها خلال مدة أقصاها 3 أعوام، وكذلك 75 ألف أرض سكنية جاهزة للبناء، إضافة إلى 85 ألف دعم تمويلي مدعوم التكاليف من الدولة، وذلك بالشراكة بين صندوق التنمية العقارية والبنوك والمؤسسات التمويلية.

ورفع وزير الإسكان ماجد بن عبدالله الحقيّل في كلمة له خلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد ظهر أمس بالمركز الإعلامي بوكالة الأنباء السعودية في الرياض، أسمى آيات الشكر والتقدير لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد -حفظهم الله-، وكذلك لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على الدعم المتواصل والاهتمام بقطاع الإسكان بما يسهّل حصول المواطنين على المسكن الملائم خلال فترة زمنية مناسبة، مؤكداً أن هذه المنتجات السكنية والتمويلية تأتي وفق توجيهات القيادة الرشيدة وما قدّمته من تسهيلات عدة سعياً إلى تنمية القطاع والارتقاء به، ومن ذلك ما أثمرت عنه ميزانية الخير الصادرة مؤخراً، والتأكيد على رفع نسبة التملك بما يتماشى مع أهداف الرؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020.

119 ملياراً حجم الاستثمار و562 ملياراً عائدات على الاقتصاد

وكشف الوزير عن أن حجم الاستثمار في المنتجات السكنية والتمويلية البالغة 280 ألف منتج، يصل إلى 119.5 مليار ريال، بما ينتج نحو 562 مليار ريال كعائدات على اقتصاد المملكة، فيما ستسهم هذه المنتجات في توليد حوالي 47,820 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، كما أن القيمة المضافة على الاقتصاد سوف تكون حوالي 335 مليار ريال، الأمر الذي يأتي تماشياً مع أهداف الرؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020. وقال الحقيّل: تأتي هذه المنتجات السكنية والتمويلية رافدة لمجموعة من البرامج والمبادرات التي تم إطلاقها مسبقاً سعياً إلى رفع نسبة التملك السكني وتحقيق مزيد من الرفاه والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لجميع المواطنين، إضافة إلى تحقيق التوازن الأمثل بين العرض والطلب في سوق الإسكان وتنظيم وتيسير بيئة إسكانية متوازنة ومستدامة، كما أنها تسهم في وضع الحلول المناسبة لتوفير السكن الملائم لجميع المواطنين المستحقين للدعم السكني بالجودة والسعر المناسب، وبالتالي تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تشمل تحفيز المعروض العقاري ورفع الإنتاجية لتوفير منتجات سكنية بالسعر والجودة المناسبة، وتمكين المواطنين من الحصول على تمويل سكني مناسب، وتحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي". وبيّن أن هذه الدفعة التي تعدّ الأضخم منذ تأسيس وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية، تمثّل دعماً مهماً للإنجازات التنظيمية والتنفيذية التي حققتها الوزارة وأطلقتها خلال الفترة الماضية في إطار العمل على إعادة هيكلة القطاع، مبيّناً أن من شأنها تحقيق مجموعة من الفوائد الاقتصادية التي تخدم الوطن والمواطن، تشمل رفع مساهمة العقار في الناتج المحلي، والإسهام في انتعاش القطاعات ذات العلاقة مثل التمويل والمقاولات وغيرها، فضلاً عن دورها الفاعل في إتاحة عدد من فرص العمل عبر ما سيصاحبها من نهضة شاملة صناعية وتجارية وغيرها.

3 أعوام لتسليم المساكن 85 ألف قرض بدءاً من 15 فبراير وأوضح الحقيّل خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بمشاركة عدد من مسؤولي الوزارة، أن تخصيص 120 ألف وحدة سكنية متنوعة المواصفات والمساحات بشكل شهري خلال عام وتسليمها خلال 3 أعوام بالشراكة مع القطاع الخاص من تاريخ التخصيص، وتسليم 75 ألف أرض سكنية في مدن عدة، وإصدار 85 ألف دعم تمويلي من صندوق التنمية العقارية خلال عام بالتعاون مع البنوك والمؤسسات التمويلية، سيسهم في الإيفاء بنسبة عالية من الطلب السكني على مستوى المملكة، لافتاً إلى أن تخصيص المنتجات سينطلق ابتداء من الشهر المقبل (15 فبراير 2017)، وسيكون ضمن آلية منظمة وعادلة ومتوازنة تخضع لمجموعة من المعايير على مستوى جميع المناطق.

إعلان أسماء المستحقين شهرياً عبر بوابة (سكني)

بدوره أوضح الأمير سعود بن طلال بن بدر المستشار والمشرف العام على وكالة الدعم السكني وإدارة الفروع بوزارة الإسكان، أن تخصيص الوحدات السكنية يتبعه تنفيذ البنية التحتية للمشروعات السكنية من المطورين المتعاقدين مع الوزارة، ثم اختيار المستفيد للوحدة التي تتلاءم مع قدراته المادية وحاجاته الاجتماعية عن طريق برنامج البيع على الخارطة «وافي»، ليتبع ذلك حصول المواطن على تمويل من البنوك المحلية متوافق مع الشريعة الإسلامية لتغطية تكاليف الوحدة السكنية المختارة وسيكون التمويل مدعوماً من قبل الدولة، على أن يتم استلامه لها في مدة أقصاها ثلاثة أعوام من تاريخ التخصيص.

وقال في كلمة له في المؤتمر الصحفي إن وزارة الإسكان تسعى إلى موازنة المنتجات السكنية من وحدات وأراضٍ ودعم تمويلي مع قدرات ورغبات المستحقين للدعم السكني، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إيجاد خليط اجتماعي متوازن في جميع المشروعات، مبيّناً أن باكورة المنتجات السكنية ستنتقل منتصف الشهر المقبل وستشمل مجموعة من مناطق المملكة، فيما سيتم الإعلان عن أسماء المستحقين شهرياً عبر البوابة الإلكترونية لبرنامج (سكني). وأضاف: «تعمل وزارة الإسكان على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتفعيل جميع برامجها ومبادراتها، ومن أبرز تلك الأهداف تحفيز المعروض العقاري ورفع الإنتاجية لتوفير منتجات سكنية بالسعر والجودة المناسبة، وذلك عبر عقد شراكات مع مطورين من القطاع الخاص، وتحفيز تطوير منتجات سكنية، وتمكين المواطنين من الحصول على تمويل سكني مناسب، عبر ضمان الدفعة المقدمة (الرهن الميسر) الذي تمت الموافقة الكريمة عليه مسبقاً، وضمانات عقود التمويل العقاري التي تعد إحدى مبادرات مركز التحول الوطني والتي ستنتقل خلال العام الجاري، وبرامج الادخار، وبرنامج الإسكان الميسر والتعاوني وغيرها، وتحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي، من خلال مجموعة من التنظيمات.»

الصندوق يتحمل تكاليف التمويل

وقروضاً حسنة للأسر المحتاجة

من جانبه، أكد المشرف العام على صندوق التنمية العقارية أيهم اليوسف أن الدعم التمويلي الذي سيوفره الصندوق عبر الشراكة مع البنوك والمؤسسات التمويلية خلال عام لعدد 85 ألف مواطن ممن هم على قوائم الانتظار، يمثل أولى خطوات تحوّل الصندوق إلى مؤسسة تمويلية، مشيراً إلى أن هذا التحوّل يسهم في خدمة المزيد من المواطنين المستحقين، إلى جانب تقليص مدة انتظارهم.

وأفاد خلال كلمة له في المؤتمر الصحفي المشترك لعدد من المسؤولين بوزارة الإسكان أن الدعم التمويلي سيكون عبر البنوك والمؤسسات التمويلية، وذلك لشراء وحدة سكنية جاهزة، أو بناء وحدة سكنية، أو الشراء عن طريق برنامج البيع على الخارطة «وافي»، على أن يتحمل الصندوق تكاليف التمويل عن المستحقين بنسب متفاوتة بناءً على مجموعة من المعايير المتوافقة مع آلية الدعم الذكي، ويصل ذلك إلى تحمّل كافة تكاليف التمويل للأسر الأشد حاجة (قرض حسن)، مشدداً على ضرورة تحديث بيانات المواطنين الذين على قائمة الانتظار. وكشف اليوسف عن توقيع الصندوق مع 10 بنوك من أصل 12 بنكا مرخصاً، ومع 4 مؤسسات تمويلية من أصل 6 مؤسسات مرخصة، متوّهاً إلى أن الإطلاق المبدئي سيكون بالتعاون مع 3 بنوك هي «الرياض» و«العربي» و«البلاد» وشركة «بداية» للتمويل، نظراً لجاهزيتها لاستقبال المستفيدين وسيتبعها بقية الجهات على أن يتم تحديث صفحة الصندوق بها بشكل مستمر، لافتاً إلى أن تحمّل تكاليف التمويل عن المستفيدين سيكون بناءً على الدخل وعدد أفراد الأسرة، فكلما قلّ الدخل زادت نسبة الدعم، وكلما زاد عدد أفراد الأسرة زاد الدعم.



323 ألف قضية استقبلتها المحاكم 43% منها أحوال شخصية

بالمناطق

تصدرتها مكة المكرمة بنسبة 25%

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ربيع ثاني 1438 هـ - 16 يناير 2017م
<http://www.al-madina.com/node/718175/323>

أحمد آل شاطر - أبها

استقبلت محاكم المملكة متمثلة بوزارة العدل منذ مطلع العام الهجري الجاري 1438 هـ ما يقارب 323.608 قضية واردة لها ما بين قضايا عامة وقضايا الأحوال الشخصية والقضايا الجزائية، حيث بلغ إجمالي عدد القضايا العامة الواردة منذ مطلع العام الجاري 120.221 قضية بنسبة وصلت إلى 37% من بين مجموع القضايا الواردة للمحاكم، فيما وصل عدد قضايا الأحوال الشخصية الواردة إلى 139.298 قضية بنسبة وصلت إلى 43%، فيما كان عدد القضايا الجزائية قد وصلت إلى 64.089 قضية والتي جاءت بنسبة 19%.

حيث جاءت منطقة مكة المكرمة متصدرة بعدد القضايا الواردة للمحاكم التي وصلت إلى 80.755 قضية حيث بلغ إجمالي عدد القضايا العامة الواردة 29.104 قضية، فيما جاءت قضايا الأحوال الشخصية بـ 37.211 قضية وبلغ عدد القضايا الجزائية 14.430 قضية.

فيما بلغ عدد القضايا الواردة بمنطقة الرياض 74.956 قضية، حيث بلغ عدد القضايا العامة الواردة بمنطقة الرياض 26.778 قضية، وبلغ إجمالي عدد قضايا الأحوال الشخصية 30.571 قضية فيما جاءت الجزائية بـ 17.607 قضايا. وقد جاءت المنطقة الشرقية بـ 39.085 قضية واردة للمحاكم، حيث بلغ عدد القضايا العامة 14.661 قضية، وجاءت الجزائية بـ 8.342 قضية.

بينما حلت منطقة عسير رابعة بإجمالي بلغ 28.543 قضية ما بين قضايا عامة وقضايا أحوال شخصية وقضايا جزائية، حيث بلغ عدد القضايا الواردة لمحاكم منطقة عسير منذ مطلع العام الحالي 12.266 قضية عامة، فيما وصلت القضايا الجزائية الواردة إلى 4.888 قضية.

فيما كان عدد القضايا التي استقبلتها محاكم منطقة المدينة المنورة 22.010 قضايا، حيث بلغ عدد القضايا العامة التي استقبلتها محاكم المدينة المنورة 8.018 قضية، وجاءت القضايا الجزائية بـ 3.548 قضية. وقد بلغ عدد القضايا الواردة بمنطقة جازان 19.320 قضية، حيث بلغ عدد القضايا العامة الواردة بمنطقة جازان 6.633 قضية، فيما جاءت الجزائية بـ 4.501 قضية.

بينما ورد للمحاكم منطقة القصيم قضايا بلغ إجمالي عددها 15.991 قضية، حيث جاءت العامة بـ 6.089 قضية، والجزائية 2.336 قضية.

وبلغ إجمالي القضايا الواردة بمحاكم منطقة تبوك 10.625 ألف قضية بلغت العامة فيها 4.396 ألف قضية والجزائية 2.098 ألف قضية.

واستقبلت محاكم منطقة حائل 8.204 قضايا موزعة على 3.084 قضية عامة، و1.582 قضية جزائية، بينما جاءت الحدود الشمالية بـ 5.457 قضية ما بين 2.437 قضية عامة، و1.901 قضية أحوال شخصية، و1.119 قضية جزائية، وجاءت منطقة نجران بـ 6.311 قضية، ثم القضايا العامة بـ 2.176 قضية، الجزائية بـ 1.032 قضية.

ووصل عدد القضايا الواردة بمنطقة الباحة إلى 6.077 قضية موزعة على 2.595 قضية عامة، وجاءت الجزائية بـ 1.091 قضية.

وكانت محاكم منطقة الجوف قد استقبلت 6.274 قضية، والعامّة بـ1.984 قضية، والجزائيّة بـ1.515 قضية.	
إحصائية بالقضايا التي استقبلتها محاكم المناطق حسب تصنيفها	9.254
حدود حق عام	10.112
دعاوى النكاح والفرقة	70.729
المطالبات المالية	61.525
إنهاءات النكاح والفرقة	39.054
تعزير حق عام	36.105
إثباتات الحياة والوفاة وما يلحق بهما	20.600
الاستحكام	14.750
تعزير حق خاص	11.099
إنهاءات القاصرين ومن في حكمهم	10.738
دعوى عقار	



مغردون: 'التوقيع' بيروقراطية لا معنى لها.. والأماكن

البعيدة تؤدي بحياة المعلمات

أنشأوا هاشتاق (توقيع يكف معلمة حياتها)

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://www.al-madina.com/node/718269>

مكتب المدينة - مكة

أوجد حادث المعلمة غادة المطيري التي توفيت أمس، إثر حادث مروري أليم بطريق مدركة، غضبا في أوساط المغردين الذين انشأوا هاشتاق بعنوان (توقيع يكف معلمة حياتها) ممتعضين من البيروقراطية التي أودت بحياة المعلمة وإصابة زميلتيها، داعين الله أن يتغمّد الفقيدة بالرحمة ويسكنها فسيح جناته وأن يمن على المصابات بالشفاء. واستغربوا في تغريداتهم دوام معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية لمجرد التوقيع فقط، بعد إعلان نتائج الفصل الأول في المرحلة الابتدائية، مطالبين وزارة التعليم بالنظر بعين الرحمة والرفقة. وقالوا: إن الوزارة تعلم أن دوام معلمات ومعلمي الابتدائية هذه الأيام هو لمجرد التوقيع، فلم كل هذه البيروقراطية وهذا التعقيد، مطالبين الوزير بإصدار قرار يراعي من خلاله هذه الفئة، التي أزهدت الحوادث أرواحها، مشيرين إلى كثير من حالات الطلاق والانفصال والفصل لمعلمات؛ بسبب التعيين

في مواقع تبعد عن مساكنهن مئات الكيلو مترات، محملين الوزارة مسؤولية ما يحدث من حوادث مؤلمة راح ضحيتها عدد من المعلمين والمعلمات.



الصحة: التحقيق في «تفشي» ممرضات الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://okaz.com.sa/article/1521337>

«كاظ» (الطائف) جدد عدد من ممرضات الطائف شكواهن ضد إحدى مشرفات المراكز الصحية، بدعوى ممارستها أساليب التفشي التي امتدت إلى أمور تافهة وصغيرة لتسجل ضدهن وتخصم من درجات التقييم اليومي لهن، كالجواب، وكيفية ارتداء الطرحة، وأن تكون مربوطة فوق الرأس والأذنين، ولا يظهر منها سوى مقدمة الوجه، مستغربات في الوقت نفسه شمولهن بالعقاب وفق ما صرحت به الشؤون الصحية، وكيف يعاقبن وهن المشتكيات والمتضررات. وكانت «عكاظ» نشرت أمس تقريراً عن تظلم ممرضات مركز صحي في الطائف من سوء معاملتهن من إحدى المشرفات وتفتيشهن. من جانبه، علق المتحدث باسم صحة الطائف عبدالهادي الربيعي لـ«عكاظ» قائلاً: «جرى تحقيق موسع مع كافة أطراف الشكوى، وثبت وجود بعض المخالفات، وعرضت على مدير الشؤون الصحية الذي بدوره وجه برفعها إلى لجنة المخالفات الصحية لما تضمنته من مخالفات مهنية، وإصدار العقوبات اللازمة نظاماً، علماً أن هذه اللجنة تصدر عقوباتها بمصادقة الوزير، وتختص بالمخالفين من الممارسين الصحيين، وفي انتظار صدور ذلك».



مقترح بإضافة عقوبة التشهير لأنظمة في «التجارة والاستثمار» «رسوم تحويلات الأجانب» تحت قبة «الشورى» الأسبوع القادم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://okaz.com.sa/article/1521312>

فارس القحطاني (الرياض) يناقش مجلس الشورى الأسبوع القادم تقرير اللجنة المالية بشأن مقترح نظام رسوم التحويلات النقدية للعاملين الأجانب، والذي كان مدرجاً في أول جلسة للمجلس بتشكيله الجديد في دورته السابعة (الثلاثاء 20 ديسمبر)، إلا أنه تأجل بسبب كثرة التقارير المطروحة للنقاش في هذه الجلسة. وكانت اللجنة المالية أوصت في تقريرها بالموافقة على ملاءمة دراسة مقترح مشروع النظام الذي يتكون من 12 مادة ويهدف إلى تشجيع العاملين الأجانب المقيمين في المملكة لإنفاق مدخراتهم النقدية أو استثمارها داخل السعودية، والحد من قيامهم بممارسة أعمال إضافية للحصول على دخل بشكل غير نظامي،

وهو ما ينتظر أن يسهم في زيادة فرص العمل النظامية المتاحة، إضافة إلى معالجة العديد من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السعودي.

وعلمت «عكاظ» أن مجلس الشورى سيناقش في جلسته ليوم الإثنين القادم تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال تبادل المعلومات المالية والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الإدارة العامة للتحريات المالية بوزارة الداخلية ووحدة المعلومات المالية السودانية، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقارير السنوية للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم للأعوام المالية 34/35 - 35/36 - 36/1437، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي 36/1437، وتقرير لجنة الشؤون الصحية بشأن مشروع نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية ومشروع نظم المؤسسات الصحية الخاصة والتعديلات المقترحة على نظام مزاوله المهن الصحية، وإعادة مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي لإعادة النظر فيه في ضوء التعديلات المقترحة على هذه الأنظمة، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع نظام نقل وتوطين التقنية المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد العنزي.

ويناقش المجلس في جلسة الثلاثاء تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع الاتفاقية الأمنية بين حكومة المملكة العربية السعودية ومجلس الوزراء بجمهورية البوسنة والهرسك، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعام المالي 36/1437، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تختص بها وزارة التجارة والاستثمار، وتقرير اللجنة المالية بشأن مقترح نظام رسوم التحويلات النقدية للعاملين الأجانب المقدم من عضو المجلس السابق حسام العنقري.

وفي جلسة يوم الأربعاء يناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن لعام 2004، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان في المملكة العربية السعودية ووزارة الإسكان والمرافقة والتجمعات العمرانية في جمهورية مصر العربية، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 36/1437، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار للعام المالي 36/1437.



قانونيان: القضاء يثبت النسب.. حتى لو كان الزواج مخالفا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ربيع ثانی 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1521307>

أنس اليوسف (جدة)

لم تكن قضية «دارين» لتهادأ بعد عودتها لحضن والدتها فقط، فالعلاقة الغامضة بين أم دارين والدتها، أعادت للضوء قضية الزوجات المخالفة بين السعوديين وغير السعوديات، أي الزوجات التي تتم دون أخذ موافقة مسبقة وتصريح من وزارة الداخلية، ومدى تأثير ذلك على الأطفال الذين يولدون ثمرة لتلك الزوجات غير النظامية.

يرى المحامي والمستشار القانوني إبراهيم بن عفيف «أنه في حال اعتراف الأب بالطفلة يتم تسجيلها في الأحوال المدنية وفق النظام وتكتسب الجنسية السعودية مع كامل حقوقها، أما في حال عدم اعتراف والدتها بها فيتم إثبات النسب برفع الطليقة دعوى (ثبوت نسب) في

محكمة الأحوال الشخصية، ويتم إقرارها عن طريق تحليل الحمض النووي DNA أو بشهادة الشهود أو العقد الورقي بينهما، وبأخذ القضاء مساره في القضية». ويضيف بن عفيف: إن كان الزواج بدون موافقة نظامية، فالمخالفة التي تورط فيها والد الطفلة لها عقوبتها النظامية، لكن لا تنطوي على حرمان الطفلة من حقوقها التي كفلها الشرع وأقرها نظام الأحوال المدنية.

وبين أنه في حالات توثيق الزواج المخالف، يتم تقديم كامل الأوراق التي تثبت الزواج إلى الإمارة في كل منطقة، وبدورها ترفع جميع الأوراق إلى وزارة الداخلية لأخذ اللازم حيال كل حالة، وهذا الأمر لا ينطبق في حالة «أم دارين» كون أن الزواج والعلاقة انتهت بين الطرفين بعد انفصالها.

على السياق ذاته، يؤكد أستاذ القانون الإداري المساعد الدكتور محمد آل طالب القحطاني أن إثبات الزواج من الناحية الشرعية يتم بكافة طرق الإثبات عن طريق الشهود واستدعائهم أو حلف اليمين، أيا كان نوع الإثبات، بعد رفع دعوى «إثبات زواج» لدى محكمة الأحوال الشخصية، إذ إن إصدار أوراق نظامية يتطلب وجود صك عقد نكاح، أما عن عدم اتباعه للطرق الإدارية والأنظمة المعمول بها في البلد في الزواج دون إذن مسبق فيعاقب المخالف وفق القوانين المعمولة بها، وغالبا يتم إقرار غرامات مالية عقوبة للمخالفة.



الأرملة آمنة تبحث عن الهوية الوطنية 20 عاماً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://okaz.com.sa/article/1521400>

عبدالعزیز معافا (ضمد)
لم تتمكن الأرملة آمنة أحمد مغفوري من الحصول على الهوية الوطنية، رغم أنها من أب وأم سعوديين ويحملان الأوراق الرسمية التي تثبت مواطنتهما.
وذكرت آمنة أن مشكلتها بدأت حين توفي زوجها السعودي تاركا لها سبعة أيتام، فلم تستطع استخراج الهوية الوطنية لهم، ما ضاعف معاناتها وزاد من الأعباء عليها، منذ نحو 20 عاما.
وقالت آمنة: «عدم حصولنا على الأوراق الرسمية حرمانا من كثير من الخدمات التي يحصل عليها المواطنون، منها الضمان الاجتماعي، والعلاج في المستشفيات، ودعم الجمعيات الخيرية»، مشيرة إلى أن مشكلتهم تكمن في تأخر أحوال منطقة جازان في إصدار هوية وطنية لهم بعد أن حولت المعاملة إلى إمارة المنطقة.
وشكت آمنة من أن المعاملة بحاجة إلى مراجعات متكررة بين الدوائر وهي امرأة أنهكتها الأمراض ولا تستطيع التحرك كثيرا، فضلا عن الضائقة المالية التي تعانيتها وتصعب عليها المهمة، متمنية من أحوال جازان والإمارة إنهاء معاناتهم سريعا ومنحهم الهوية الوطنية التي يستحقونها.



تحفيز توظيف المرأة لتخفيض البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
http://www.aleqt.com/2017/01/16/article_1121341.html

سلمان بن محمد الجشي

قبل سنوات نظمت "غرفة الشرقية" ملتقى توظيف المرأة في القطاع الخاص، وتعرفنا خلاله على تميز المرأة السعودية، حيث تم تقديم تجارب الآخرين في هذا المضمار وتحديثا عن تجاربهم وتطويرهم في العمل، حيث نتج عن الملتقى توصيات رفعت للمسؤولين ولم تر النور إلى اليوم.

وعلى هذا الصعيد نفسه، في مقابلة تلفزيونية مع جاك ما مؤسس "علي بابا" تحدث أن أحد أعمق أسرار نجاحهم هو أن 47 في المائة من موظفيهم نساء، وأنك إن أردت النجاح في القرن الـ 21 مكن الآخرين وتأكد من كونهم أفضل منك، وأنهم وجدوا النساء يفكرن في الآخرين أكثر مما يفكرن في أنفسهن.

في تغريدة لعلني شنيمر "شاركوني تهنئة الزميلة روان جلال كأول سيدة تتم ترقية لمستوى مدير عام في شركة تأمين، ترقية أكثر من مستحقة لروان وإنجاز عظيم لشركة بوبا العربية وسياستها في المساواة بين الجنسين، روان واحدة ضمن أكثر من 600 سيدة يعملن بجوار 1200 رجل من زملائهن" تجربة تستحق الدراسة والإشادة وتعريف قطاع الأعمال بها.

وفي مجال آخر أيضا يتحدث عن هذا الموضوع أنه في إحصائيات مسح القوى العاملة للربع الثالث 2016 حسب الهيئة العامة للإحصاء فإن إجمالي المتعطلين 693774، الإناث 439676 والذكور 254108.

وعلى المستويين عالميا ومحليا هناك تجارب توظيف نسائية متميزة لو تبني صندوق الموارد البشرية الذي يبلغ دخله أكثر من 20 مليارا بافتراض وجود ثمانية ملايين و500 ألف وافد، وبعد خصم 20 في المائة من دخله لهيئة توليد الوظائف التي نتعشم منها الكثير، حوافز مضاعفة لما يقدمه لتوظيف النساء، مقارنة بما يقدمه للذكور لتم توظيفهن وتحقق انخفاض في نسبة البطالة بشكل كبير، وأكدنا للقطاع الخاص الممول لدخل الصندوق أن ما يدفعه من رسوم حقق الهدف من إنشاء الصندوق الذي كان للقطاع الخاص الدور الأساس في إنشائه والمطالبة به كصندوق تحفيزي بارك إنشاءه المرحوم الأمير نايف بن عبد العزيز ولي العهد ووزير الداخلية.

وتحتاج الجهات العاملة في مجال المرأة إلى أن تكثف جهودها لمضاعفة الأرقام في توظيف السعوديات، وإتاحة الفرص لهن في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة التي تتبناها الدولة، حيث تتطلب المرحلة المقبلة، اقتحام المرأة عديدا من مواقع العمل المهمة والحصول على نصيبها الكبير منها خاصة في المناصب القيادية لواقع الخدمات الإنسانية والاجتماعية والعملية.



العلاقة بين الصحة وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=33041>

محمد الشميمري

حقوق الإنسان هامة جدًا في أنظمة منظمة الصحة وصحة المجتمع، وقد تحرز تقدمًا ملحوظًا في مجال تقديم الخدمات الصحية على أعلى مستوى، وتشمل هذه الحقوق المتعلقة بالصحة حق الحصول على المقومات الأساسية للصحة، وحق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة، وحق الحرية من التمييز والعلاج الطبي غير الطوعي، والحق في الرعاية الصحية الأولية الأساسية، وهذه الحقوق تسعى لتحسين صحة ورفاهية المواطنين في المجتمعات.

إدراج إطار حقوق الإنسان في القطاعات الصحية جهد مكمل لفهم وتحسين رفاهية الإنسان، ومن الضروري احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم. فيجب أن يكون هناك توازن بين أهداف الصحة العامة ومعايير حقوق الإنسان، فالصحة وحقوق الإنسان مترابطة، ولها آثار كبيرة على الفرد والمجتمع، وبالتالي يجب بذل جهود تعاونية وتكاملية لتعزيزها وحمايتها.

عرفت منظمة الصحة العالمية بأن الصحة هي "حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز". العناية بالصحة البدنية والعقلية والاستقرار الاجتماعي والنفسي هي الخصائص الأساسية للشخص السليم، وحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 المادة 1 تنص على أن "جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق"، وهذا يعني أن جميع الناس متساوون في الحقوق، بغض النظر عن العرق والجنسية ونوع الجنس واللون واللغة والمستوى التعليمي والمركز الاجتماعي و.....

يحتاج العالم اليوم إلى تثقيف المجتمعات ونشر الوعي بشكل كافٍ حول العلاقة بين الصحة وحقوق الإنسان، وهذا التثقيف والوعي قد يسهم بشكل إيجابي في ضمان حقوق الإنسان المتصلة بالصحة، الصحة أمر هام وأساسي لكل فرد من أفراد المجتمع، وفهم الحقوق أيضًا أمر هام، قد يسهم في تطوير وتعزيز صحة الفرد والمجتمع.

ذكر العالم ليري (1994) أنه يجب أن تستند حقوق الإنسان إلى الكرامة، والمساواة، والاحترام، والإنصاف، والاستقلال الذاتي. ويجب أن تنشر حقوق الإنسان على نطاق واسع لا أن تبقى محصورة في سياسات المنظمات الصحية، بل تطبق في مجالات المنظومة الصحية، وتنشر من خلال برامج التثقيف الصحي، ولو تم تطبيق هذه المفاهيم على حقوق المرضى والموظفين في المنظومة الصحية فسوف تسهم بإذن الله في فهم وتطوير الخدمات الصحية المقدمة لكل فرد. المبادئ التالية توضح إطار حقوق الإنسان وربطها بأمتلئة من نظام الرعاية الصحية.

الكرامة: يعني حق الكرامة عدم تعرض الإنسان للتعذيب أو المعاملة بطريقة غير إنسانية أو مهينة، ولذلك يجب شرح كل الإجراءات الطبية قبل إجرائها للمريض، وأيضًا من الكرامة للمرضى أن نتقبل عادات وسلوكيات المرضى حسب ثقافتهم الدينية وعاداتهم المجتمعية دون تعليق أو رفض.

المساواة: حق المساواة هذا يعني تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز، على سبيل المثال: توزيع القوى العاملة في المرافق الصحية بشكل متساوٍ مع تحقيق المساواة في الفرص التعليمية والتطويرية والتدريبية دون تمييز، وكذلك المساواة بين جميع المرضى في استكمال الخطة العلاجية في المرافق الصحية من خلال عملية مثل: التقييم والتشخيص والعلاج والمتابعة الصحية.

الاحترام: يجب على مقدمي الرعاية الصحية في المرافق الصحية ضمان احترام الخصوصية والسرية للمعلومات الصحية الخاصة بالمرضى في جميع الأوقات، واستخدامها في الحالات العلاجية فقط، وكذلك احترام حقوق المرضى الذين لا يرغبون في الكشف أو العلاج من قبل شخص من جنس آخر (رجال..رجال) (نساء..نساء).

الإنصاف: الإنصاف في مجال الرعاية الصحية ينبغي أن يكون قائمًا على العدل لجميع المرضى بالعلاج والوقاية من الأمراض والتحصينات دون تفرقة، وكذلك العدل لجميع مقدمي الرعاية الصحية بأوقات العمل وساعات الدوام والفرص التعليمية والتدريبية والجزاءات وكافة الامتيازات دون تفرقة.

الاستقلال الذاتي: تعني الاستقلالية، حرية الفرد في تقرير مصيره، وبهذا يحق للمرضى الاختيار، وتعزيز حق تقرير المصير في خيارات العلاج المتاحة له بقبولها أو رفضها، بحيث يكون مسؤولاً عن قراراته بنفسه، وكذلك الحق في حرية الاختيار للطبيب المعالج وطريقة العلاج.

القيم والمبادئ المتعلقة بصحة الإنسان وحقوقه المرتبطة بها جانب هام من الخطط الصحية الحديثة، والتي تركز وتعتمد على التثقيف الصحي، وتغير بعض المفاهيم في المجتمع، ويجب علينا مراعاة ذلك عند وضع السياسات الخاصة بالمرافق الصحية، وخاصة السياسات المتعلقة بصحة الفرد والمجتمع، مثل قسم علاقة وحقوق المرضى، ونعمل على نشرها لرفع مستوى الوعي وثقافة المجتمع.



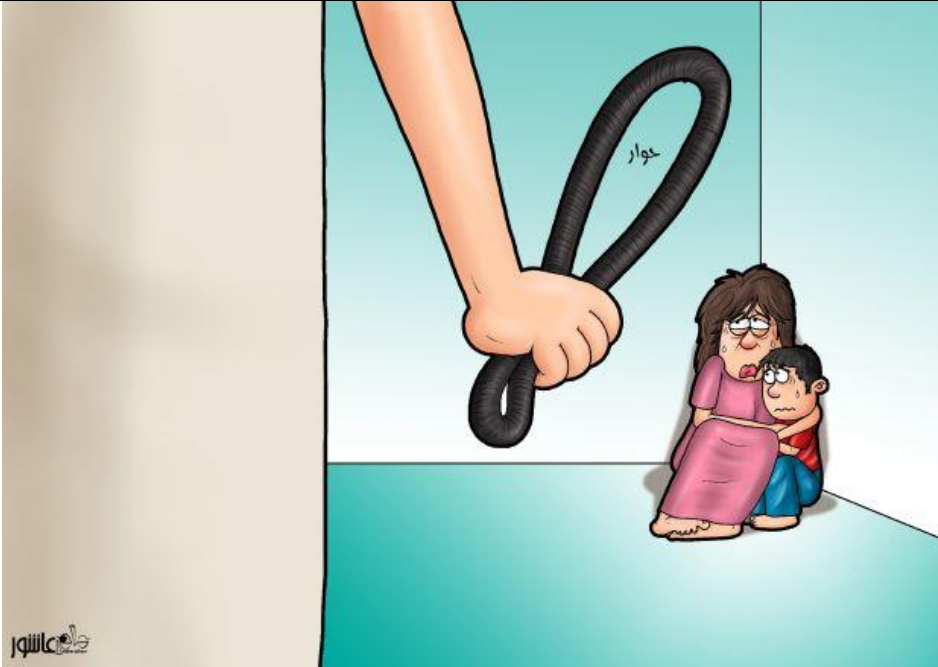
كاريكاتير



AL-HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 18 ربيع ثاني 1438 هـ -
16 يناير 2017 م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/19634779](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19634779)



AL-HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 18 ربيع ثاني 1438 هـ -
16 يناير 2017 م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Maher-
Ashor/19632009](http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19632009)